



No:
Date : 201 / /

العدد : ٥٨ / ٨٠٢
التاريخ : ٢٠١ / /

٩٩٦٩٢

٢٠١٦/١٢/٢٠

إلى / مكتب المفتش العام / التفتيش والتدقيق / مركز الوزارة

م / بيان رأي / الاستحقاق القانوني للترفيغ

لهديكم هذه الوزارة اطيب تحياتها :-

كتابكم المرقم م ق / ١١٣٨٨ / ١ في ٢٢ / ١١ / ٢٠١٦

ان المقصود بالاستحقاق القانوني للترفيغ هو اكمال الموظف العدة المشترطة للترفيغ من الوظيفة التي يشغلها الى الوظيفة الاعلى التالية لها عند توفر الشروط المقررة قانونا على ان يراعى في حالة ما اذا كانت القوانين والانظمة او القواعد النافذة توجب تأخير ترفيغ الموظف لمدة معينة لاحد الاسباب الواردة فيها وعلى ضونها فلان الاستحقاق القانوني للترفيغ يتحدد بعد انقضاء تلك المدد حسبما جاء بالتعليمات عدد (٨) لسنة ١٩٧٨ الصادرة استنادا لقرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) المرقم ١٢١٦ لسنة ١٩٧٨ ويقتضى لنيل الموظف ترفيغه من تاريخ استحقاقه القانوني توافر شروط الترفيغ المنصوص عليها في البند (ثانيا) من المادة (٦) من القانون رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٨ والفقرتين (٥) و(٦) من ضوابط هذه الوزارة الصادرة باعمالنا المرقم ١٦١٥٥ في ١٥ / ٥ / ٢٠٠٨ . وان اعمالنا المرقم ٤٥٦٩٨ في ٢٦ / ١١ / ٢٠٠٨ أكد بكل وضوح فيما يخص الترفيغ على قيام لجنة الترفيغات برفع التوصية بالترفيغ للوزير قبل شهرين من تاريخ الاستحقاق القانوني .

وان المقتضى لتطبيق البند (ثانيا) من المادة (٧) من القانون اعلاه ان لا يكون للموظف دور في تأخير ترفيغه كان يكون معاقبا وان يكون شرط او أكثر من شروط الترفيغ المنصوص عليها في المادة (٦) من القانون غير متوفرة وان يكون سبب التأخير في اصدار الامر بترفيغه يعود الى تقصير الموظف المختص في قسم ادارة الافراد .

Republic Of Iraq
Ministry Of Finance



جمهورية العراق
وزارة المالية

الدائرة /

No:
Date : 201 / /

العدد :
التاريخ : ٢٠١ / /

اما في حالة تأخير صدور أمر الترفيع بسبب عدم توفر احد شروط الترفيع كان يكون الدرجة غير متوفرة وتوفرت بعد ذلك عن طريق الاستقالة او الاحالة على التقاعد او لاي سبب اخر فإن امر الترفيع يعتبر نافذاً من تاريخ صدوره وحسبما موضح بتعاميمنا المرقمة ٢٠٧٨٨ في ٢٠١٢/٣/٢٠ و ١١٩٠٠ في ٢٠١٣/٢/١٢ و ٩٧٢٦٠ في ٢٠١٤/١١/٢٤ (المرفقة صورته طيباً) ونشيركم الى اعمام الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم ٧١٢٣ في ٢٠١٥/٣/٨ و اعمام الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم ق/٢/٥/٢٧/٧١٢٣ في ٢٠١٥/٣/٨ .

مع التقدير

محمد حمزة مصطفى

مدير عام الدائرة القانونية / وكالة

٢٠١٦/١٢/